مجلس حقوق الإنسان
المملكة المتحدة
ترشيح للعضوية في 2017-2019

Foreign & Commonwealth Office

دفاعا عن الحريات والحقوق للجميع

مقدمة من البارونة آنيلاي،
وزيرة شؤون حقوق الإنسان

<< أفتخر بكوني أمثل المملكة المتحدة لإعادة انتخابها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة من يناير (كانون الثاني) 2017 إلى ديسمبر (كانون الأول) 2019. <<

إن عمل مجلس حقوق الإنسان مليء بالتحديات الكبيرة. حيث نبحث هنا بعضا من أكثر المسائل حساسية في يومنا، والتي تتعلق بصميم علاقات الدول مع شعوبها. كما إنها تعتبر تأكيدا للأهمية التي يوليها المجتمع الدولي لوجود نظام دولي مبني على القواعد، وضمان حماية واحترام حقوق الإنسان.

يتيح لنا مجلس حقوق الإنسان كل فرصة ممكنة لمعالجة هذه المسائل بروح من التعاون والشراكة. كما أنه بمثابة منبر يمكننا، بل علينا، من خلاله الاستجابة سريعا وبحزم لانتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة، حيثما وأينما طرأت، عن طريق حشد الإرادة السياسية لمعالجة مسائل صعبة، وتهيئة الظروف لإحداث تغيير دائم. وهذا العمل المهم الذي يقوم به مجلس حقوق الإنسان تدعمه الأهداف العالمية الجديدة للتنمية المستدامة التي تعطينا قوة دفع لتحسين الاستقرار في العالم.

لقد لعبت المملكة المتحدة دورا أساسيا في منابر حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة منذ تأسيسها. وكنا دائما مناصرين ومدافعين بقوة عن المجلس والأدوات والآليات المتوفرة له لتعزيز حماية حقوق الإنسان عالميا. وسوف يكون من دواعي شرفنا أن نخدم في المجلس لفترة أخرى.

لتعهداتنا أساس راسخ في أولويات المملكة المتحدة داخليا وخارجيا، وتستند إلى تقاليد من القيم المحلية التي تشمل الجميع: تعزيز حماية حقوق الإنسان فيما تقوم به الأمم المتحدة من أعمال؛ وترجمة أجندة التنمية المستدامة لسنة 2030 إلى عمل ملموس، وعدم التخلي عن أحد؛ ومساندة حرية الدين أو المعتقد في الوقت الذي يتعرض فيه الكثيرون جدا للاضطهاد بسبب معتقداتهم؛ والعمل تجاه إنهاء العنف ضد النساء والبنات، والحث على أن يكون للنساء دور تام بالمشاركة والقيادة في الحياة السياسية والاقتصادية؛ والترويج لمجتمعات منفتحة ومواجهة التحديات التي يتعرض لها المجتمع المدني.

ونحن نرشح أنفسنا لإعادة انتخابنا للعمل مع كل من يدافعون عن الحريات ويحترمون الحقوق للجميع.

ما الذي تقدمه المملكة المتحدة لمجلس حقوق الإنسان؟

التواصل في كافة مجالات حقوق الإنسان

اضطلعت المملكة المتحدة بدور قيادي من خلال منتديات الأمم المتحدة بشأن مكافحة زواج الأطفال المبكر والزواج بالإكراه، ومنع العنف الجنسي في الصراع، ومكافحة الرق المعاصر، وحماية حرية الدين أو المعتقد، ومكافحة التطرف.

الالتزام باختصاص مجلس حقوق الإنسان

سوف تلتزم المملكة المتحدة بكل اختصاصات مجلس حقوق الإنسان. وسنواصل مساهمتنا، من خلال الحوار والتعاون، في منع انتهاكات حقوق الإنسان. كما سنحث مجلس حقوق الإنسان على الاستجابة فورا لأي طوارئ تتعلق بحقوق الإنسان.

مساندة المجتمع المدني

تعتبر الديموقراطية، وسيادة القانون، ووجود حكومات ومؤسسات منفتحة، وحقوق الإنسان، وحرية التعبير، وتكافؤ الفرص جميعها لَبِنات بناء المجتمعات الناجحة. وسوف نواصل الحوار بانتظام مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في المملكة المتحدة، وفي جنيف، ومن خلال شبكة بعثاتنا في الخارج. وسنحمي المجال المتاح للمجتمع المدني في مجلس حقوق الإنسان للاستماع لوجهات نظر المدافعين عن حقوق الإنسان.

استضافت المملكة المتحدة قمة الفتاة في 2014 بهدف حشد الجهود المحلية والدولية لإنهاء ممارسات ختان الإناث وزواج الأطفال والزواج بالإكراه في غضون جيل

الصورة: جيسيكا لي/وزارة التنمية الدولية

تتعهد المملكة المتحدة بتعزيز دور حقوق الإنسان في عمل الأمم المتحدة

تشجيع استجابة دولية سريعة لانتهاكات حقوق الإنسان الشديدة، بما في ذلك دعماً لمنع وقوع الصراع. سنعالج الأوضاع والأزمات المتعلقة بحقوق الإنسان، إما من خلال الدعم والحوار أو بالتدقيق بشكل أكبر. وسوف نزيد من تركيزنا على الدول التي تتعرض الحقوق الشاملة فيها لأكبر تهديد، كما سنشجع – ولن نعاقب على – التواصل المبكر مع مجلس حقوق الإنسان. كما سنعمل لتعميم حقوق الإنسان بنجاح في كافة أقسام نظام الأمم المتحدة.

مساعدة الدول في المراحل الانتقالية عن طريق دعم الاستقرار وجهود الإصلاح على الأرض. سنعمل مع الدول التي تمر بمرحلة انتقالية لتشجيع التطبيق المنهجي للإصلاح فيها ولتقديم الدعم الدولي لها. وسوف نشجع الاستعانة على أكمل وجه بالأدوات المتاحة لمجلس حقوق الإنسان، بما في ذلك، على سبيل المثال، زيارات المقرر الخاص، والمراجعات الدورية الشاملة، وبناء القدرات.

دعم وجود نظام قوي ومستقل للأمم المتحدة بمجال حقوق الإنسان. سنعمل لضمان أن يظل عمل مجلس حقوق الإنسان في طليعة جهود الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان. وسوف نساند استقلالية وجهود المفوض السامي لحقوق الإنسان ومكتبه. كما سنعمل بروح من الصراحة والتشاور والاحترام للجميع، وعلى أساس التعاون مع كافة المجموعات الإقليمية. وسوف نشجع الحوار مع البرلمانات والمجتمع المدني. وسنبرز الدور الهام للنظام المستقل لهيئة رصد معاهدات حقوق الإنسان الدولية في حماية حقوق الإنسان عالميا. وسوف نحث الحكومات على المصادقة على المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وتطبيقها بشكل ناجح. وسنواصل توجيه دعوة مفتوحة للمقررين الخاصين للأمم المتحدة الراغبين بالزيارة، ونتعاون معهم، وسنشجع دولا أخرى على فعل نفس الشيء. وسوف نظل ملتزمين بنجاح عملية المراجعة الدورية الشاملة، ونتعهد بمساعدة الآخرين من خلال مشاركة تجربتنا معهم وتقديم المشورة والدعم لهم.

سنعمل لضمان أن يظل عمل مجلس حقوق الإنسان في طليعة جهود الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان

صورة الأمم المتحدة/ جون–مارك فيريه/ www.unmultimedia.org/photo/

تتعهد المملكة المتحدة بترجمة أجندة التنمية المستدامة لسنة 2030 إلى جهود ملموسة تكفل عدم التخلي عن أحد

مساعدة النساء والفتيات لكي يكون صوتهن مسموعا، ويكون لديهن الخيار والإرادة في التنمية (الهدف 5). سوف نساعد في إزالة العقبات التي تحول دون حصول النساء من أكثر بلدان العالم فقرا على فرص عمل. ذلك يشمل معالجة القوانين التي تميز ضدهن، وكافة أشكال العنف في المجالين العام والخاص، وسوء البنية التحتية. وسوف نساند الجهود المبذولة بمجال التعليم من خلال مساعدة 6.5 مليون فتاة أخرى للالتحاق بمقاعد الدراسة في السنوات الخمس القادمة، إلى جانب مساندة جهود المجتمعات المتأثرة من ممارسات ختان الإناث وزواج الأطفال والزواج المبكر وبالإكراه لإنهاء هذه الممارسات في غضون جيل.

مواجهة بلاء الرق المعاصر عبر الحدود (الهدف 8، البند 7). إننا نطبق قانون الرق المعاصر لسنة 2015 الذي يضمن ضرورة أن تعمد الشركات الكبيرة العاملة في المملكة المتحدة إلى شرح كيفية معالجتها للرق المعاصر في سلسلة إمداداتها العالمية. ونساند المشاريع العالمية لمكافحة الإتجار بالبشر، بما في ذلك بالعمل بالشراكة مع منظمة العمل الدولية بشأن برنامج "العمل بحرية". كما تعمل الحكومة البريطانية والمفوض البريطاني المستقل لمكافحة الرق مع الحكومات والأجهزة الوطنية والدولية المعنية بتنفيذ القانون، والمجتمع المدني وغير ذلك من الجهات المعنية بهدف إنهاء الرق المعاصر.

مساندة جهود تحقيق العدالة وسيادة القانون والمجتمعات المنفتحة (الهدف 16). سنواصل مساندة السلام والأمن في أنحاء العالم، بما في ذلك بالعمل من خلال مجلس حقوق الإنسان. وسنعمل على تحسين توفير الأمن وخدمات القضاء لتستفيد منها 10 ملايين امرأة وفتاة. كما سنساند جهود تحسين الحوكمة ومعالجة الفساد والرشوة، بالعمل من خلال شراكة الحكومات المفتوحة والأمم المتحدة والقمة العالمية لمكافحة الفساد، بقيادة رئيس الوزراء ديفيد كاميرون في لندن.

سوف نساند الجهود المبذولة بمجال التعليم من خلال مساعدة 6.5 مليون فتاة أخرى للالتحاق بمقاعد الدراسة في السنوات الخمس القادمة

تتعهد المملكة المتحدة بالدفاع عن حرية الدين أو المعتقد

الدفاع عن حرية الناس من كافة الأديان والمعتقدات للعيش دون التعرض للعنف أو للتمييز ضدهم. سنواصل تحدينا للقوانين والممارسات التي تشجع التمييز. وسنحث على الاستغلال التام لعملية المراجعة الدورية الشاملة التي يجريها مجلس حقوق الإنسان، والإجراءات الخاصة للأمم المتحدة، وآليات هيئة رصد المعاهدات لإثارة قضايا انتهاك حقوق حرية الدين أو المعتقد. وسوف نلعب دورا فعالا ضمن فريق الاتصال الدولي حول حرية الدين أو المعتقد، ونساند عمل اللجنة الدولية للبرلمانيين بشأن حرية الدين أو المعتقد.

مساندة الأقليات المضطهدة في الشرق الأوسط. سنواصل العمل مع المجتمع المدني لوضع استراتيجيات لمساعدة المسيحيين وجماعات الأقليات الأخرى. كما سنعمل مع حلفائنا في المنطقة لأجل معالجة مسألة الإفلات من العقاب والتمييز القانوني المستمر ضد أقليات في المنطقة.

مناصرة المساواة وعدم التمييز، بما في ذلك على أساس أن من شأن ضمان حرية الدين أو المعتقد أن يساهم في مكافحة التطرف المصحوب بالعنف. سوف نشجع على نهج يتبناه المجتمع ككل ضد التطرف، وذلك يشمل العمل مع القيادات الدينية والمعلمين والمجتمع المدني لحثهم على أن يلعبوا دورا فعالا في معالجة التطرف في مجتمعاتهم.

سندافع عن حرية الناس من كافة الأديان والمعتقدات للعيش دون التعرض للعنف أو للتمييز ضدهم.

تتعهد المملكة المتحدة بالعمل لإنهاء العنف ضد النساء والبنات، والحث على أن يكون للنساء دور تام في المشاركة والقيادة في الحياة السياسية والاقتصادية

مواجهة العنف ضد النساء والفتيات، بما فيه العنف الجنسي في الصراع، وكافة أشكال العنف المنزلي والممارسات الضارة، بما في ذلك خلال الأزمات الإنسانية. سوف نواصل الجهود المبذولة بموجب مبادرة منع العنف الجنسي في الصراع، وسوف نناصر خارطة الطريق للمضي قدما في النداء لأجل العمل لحماية النساء والفتيات في حالات الطوارئ. كما سنحث على تطبيق البروتوكول الدولي حول توثيق جرائم العنف الجنسي في الصراع والتحقيق بها، وتشجيع مزيد من المساندة والمساعدة والإنصاف لضحايا كافة أشكال العنف ضد النساء والفتيات. وسوف نناصر الاستجابة في حالات العنف الجنسي والجنساني، والترويج للمساواة بين الجنسين، ومشاركة النساء مشاركة تامة في كافة جهود السلام والأمن. كما سنعمل مع الحكومات الأخرى لتحسين التنسيق الاستراتيجي الدولي.

الترويج لتمكين النساء اقتصاديا، وتمثيلهن في الحياة السياسية والعامة، وخصوصا في المناصب القيادية. سوف نواصل مساندة المساواة بمشاركة النساء في الحياة العامة والسياسية، وسنقدم الدعم السياسي والفني لمساعدتهن في الحصول على حقوقهن وتحقيق إمكاناتهن في سعيهن لاعتلاء المناصب القيادية على المستوى الوطني والعالمي.

تحدي القوانين والممارسات التي تشجع التمييز. سوف نعمل مع الحكومات لأجل تغيير القوانين والممارسات التي تشجع التمييز، ونشارك معها خبراتنا وأفضل ممارساتنا. وسنساند تطبيق معايير حقوق الإنسان الدولية ذات الصلة على المستوى الوطني، واستغلال المراجعة الدورية الشاملة على أكمل وجه لترجمة إجراءات مجلس حقوق الإنسان على المستوى المحلي.

سنواصل الجهود المبذولة بموجب مبادرة منع العنف الجنسي في الصراع، وسوف نناصر خارطة الطريق للمضي قدما في النداء لأجل العمل لحماية النساء والفتيات في حالات الطوارئ

تتعهد المملكة المتحدة بالعمل للترويج لمجتمعات منفتحة ومواجهة التهديدات التي يتعرض لها المجتمع المدني

سوف نحث كافة الحكومات على تهيئة بيئة آمنة تتيح تمكين المجتمع المدني، وتشجع الإعلام الحر وتحمي الصحافيين من الأذى

الترويج لمجتمعات عادلة وممثلة للجميع.
سوف نحث كافة الحكومات على تهيئة بيئة آمنة تتيح تمكين المجتمع المدني، وتشجع الإعلام الحر وتحمي الصحافيين من الأذى. كما سنروّج للفوائد الاقتصادية والعلمية والثقافية للمجتمعات المنفتحة؛ ونشجع الشركات على إدراك قيمة المجتمع المدني ومناصرته.

العمل مع الأفراد والمنظمات الذين يسعون لتطوير وتوسيع مجتمعهم المدني، ومساعدتهم في التواصل مع المنظمات الدولية، بما فيها مجلس حقوق الإنسان.

الاستفادة من عملية المراجعة الدورية الشاملة لتعزيز الضمانات للمجتمع المدني في الدول الخاضعة للمراجعة.

ونحن:

ندرّب المجتمع المدني والقضاء والمحترفين الطبيين على اتباع أفضل الممارسات في توثيق جرائم العنف الجنسي والتحقيق بها.

إنهاء العنف الجنسي في الصراع
تحقق الكثير
مازال يلزم عمل الكثير

جهود جمع وتوثيق جرائم العنف الجنسي لا بد وأن تركز على الناجين من هذه الجرائم

#TIMETOACT | @END_SVC | إنهاء العنف الجنسي في الصراع

Foreign &
Commonwealth
Office